مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الدور الصيني – الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني (دراسة تحليلية في النشأة والتطور على وفق المتغيرات الدولية والافاق المستقبلية)
اسم الكاتب: م.م. زيدون سلمان محمد، م.م. محمد محي محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/387
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 08:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الدور الصيني – الروسي تجاه البرنامج النووي الايراني

(دراسة تحليلية في النشأة والتطورعلى وفق المتغيرات الدولية والافاق المستقبلية)

م.م.زيدون سلمان محمد م.م.محمد محي محمد

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/٣/١ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٠/٤/٣٠ تاريخ النشر ٢٠٢٠/٦/٣٠

الملخص:

مثل البرنامج النووي الايراني من أبرز القضايا في الساحة الدولية، في ظل أصرار إيران على استمكاله بشتى الطرق، ووفقاً للمتغيرات الدولية تعرضت الى ضغوط واسعة النطاق من الجانب الامريكي بفرض حزم من العقوبات، استمرت الى وقتنا هذا، فقد أتجهت ايران الى روسيا والصين لكسب الدعم في تطوير انشطتها النووية، وبحكم المصالح المشتركة التي ترتبط بينهما، فقد لاقت أيران دعماً كبيراً من الدولتين الاخيرة في المجالات كافة وصولا الى الاتفاقية النهائية في عام ٢٠١٥، بشأن التأكيد على سلمية تلك الانشطة، أضافة الى رفع جميع القيود المتمثلة بالعقوبات السابقة على وفق قرارات مجلس الامن، فقد برز الدور الروسي والصيني الداعم في هذا الشأن، وخاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية عام ٢٠١٨، والانفراد بفرض العقوبات على إيران بدون تفويض دولي، الا أن الروس والصينيين أعلنوا رسميا مواصلة الدعم لايران، كون الاتفاقية السابقة حققت نجاحاً كبيراً في السيطرة على القدرات النووية الايرانية، لاسيما ان الاتفاقية وقعت على وفق توافق دولي .

The Chinese–Russian role towards the Iranian nuclear program

(An analytical study of formation and development according to international variables and future prospects)

Zaydoon Salman Muhammad & Muhammad Mohi Muhammad

College of Political Science / Al–Nahrain University

Abstract:

The Iranian nuclear program was one of the most prominent issues in the international arena, in light of Iran's insistence on using it in various ways,

and according to international changes, it came under pressure from the American side to impose packages of sanctions, which continued to our time, as it went to Russia and China to gain support in developing its nuclear activities. And, by virtue of the common interests that are linked between them, Iran has received great support from the last two countries in all fields to reach the final agreement in 2015, regarding asserting the peace of these activities, in addition to lifting all restrictions represented in the previous sanctions according to the Security Council resolutions, Aldo has emerged The Russian and Chinese supportive in this regard, especially after the withdrawal of the United States from the agreement in 2018, and the unilateral imposition of sanctions on Iran without an international mandate, but the Russians and the Chinese officially announced the continuation of support to Iran, since the previous agreement achieved great success in controlling Iranian nuclear capabilities,Especially since the agreement came according to an international consensus

المقدمة :

يعد البرنامج النووي الإيراني من أهم القضايا في العلاقات الدولية ، فقد شهدت هذه القضية تنافسا واختلافا بين الدول العظمى المسيطرة على السياسة الدولية وكيفية التعامل معه على وفق مجريات الاحداث والمتغيرات الدولية، فقد برز الدور الصينيوالروسي بشكل فاعل في دعم إيران في تطوير إنشطتها النووية، بالرغم من رفض الولايات المتحدة الامريكية للامتلاك إيران اسلحة نووية، التي كانت في السابق الجانب الفاعل في نشأة البرنامج، الا ان أحداث الثورة الإيرانية بعد عام ١٩٧٩ غيرت مجريات الاحداث، لتتحول العلاقات الامريكية الايرانية اكثر عدائية نتيجة سلوك وسياسة النظام الثوري الايراني، ما ادى الى فرض سياسة الضغط على إيران من خلال فرض حزم من العقوبات القاسية في المجالات كافة، والابرز في ذلك بشأن قضية البرنامج النووي الإيراني، فقد استمر التوتر في العلاقات الى هذا الوقت، لتمثل ازمة

واسعة النطاق ولما لها من تأثير خطير في الدول الاقليمية والدولية، بالمقابل لم تمتثل إيران الى الضغط الامريكي طيلة العقود الاربعة السابقة والاصرار على استكمال قدراتها النووية، واللجوء الى روسيا والصين في تطوير برنامجها، بالرغم من الدور الفاعل لروسيا والصين في هذه القضية، الا انهما أكدوا على سلمية البرنامج، حتى توصلوا وبجهود دولية على احتواء تلك الازمة من خلال عقد اتفاقية (٥+١) في عام ٢٠١٥، الا ان المتغيرات الدولية، لاسيما بعد تسنم (دونالد ترامب) الحكم في عام ٢٠١٧، وبقرار مفاجئ اعلن الانسحاب من الاتفاقية وحسب ادعائه بأنها الاتفاقية حدثت بشكل خاطئ في أوضاع غير مناسبة، كون إيران تستعمل تلك الانشطة عسكرياً، ويجب الغاءها أو تعديل بنودها بأكثر دقة، ما أدى الى زيادة التوتر من جديد في الساحة الدولية، وبالرغم من ذلك الا ان روسيا والصين أعلنوا رسمياً مواصلة التعاون مع الجانب الإيراني في ظل الاتفاقية السابقة كونها جاءت على وفق توافق دولي .

ووفقاً لما تقدم تذهب اهمية الدراسة الى الاصرار الايراني في امتلاك انشطة نووية تمكنها لاحقاً في صنع سلاح نووي، فضلا عن الاستعانة بالصين وروسيا في استكمال برنامجها، الذي لاقى معارضة شديدة من الولايات المتحدة الامريكية، وفرض عقوبات عديدة على إيران.

اما اشكالية البحث تدور حول تساؤلات بشأنالدور الصيني والروسي تجاه البرنامج النووي الايراني وتقديم الدعم في تطويره هل سيتم استمراره على وفق المتغيرات الدولية، فضلا عن الوقوف بجانب إيران في جميع المحافل الدولية، وماهي الافاق المستقبلية للبرنامج النووي الايراني وما سيؤول اليه في المستقبل القريب والبعيد ، وعليه فقد تم تقسيم هيكلية البحث،فضلا عن المقدمة والخاتمة في ثلاثة محاور رئيسة وكالآتي :

اولا : البرنامج النووي الايراني (النشأة و التطور) ودوافعه.

ثانياً : المواقف الدولية تجاه البرنامج النووي الايراني (الصين – روسيا الاتحادية) .

ثالثاً : مستقبل البرنامج النووي الايراني في ظل المتغيرات الدولية .

الكلمات المفتاحية: البرنامج النووي الايراني، الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، الصين، اتفاقية (٥+١).

اولاً : البرنامج النووي الإيراني (النشأة والتطور) ودوافعه.

يعوداطلاق البرنامج النووي الايراني المرحلة خمسينيات القرن الماضي، الذيإطلقته إيران بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية أنذاك، بوصفه جزءً من برنامج (الذرة من أجل السلام)، الذي شاركت فيهالولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية [١]،فمنذ عهد الشاه محمد رضا الرئيس الايراني السابق تولد طموح ايراني بجعل إيران قوة اقليمية كبرى بمساندة وتعاون الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية، اذ عملت على تعزيز كافة الامكانياتوبشتى الطرق، والاهم هو امتلاك قدرة نووية تُميزها عن الدول الاقليمية في المنطقة، فضلا عن عدم اعتراض القوة الامريكيةانذاك، بعد اقامة اسس علاقات استراتيجية (امريكية –إيرانية) وتوجيه الدعم الكامل لحكومة الشاه بشأن ذلك، وفي ضوء ذلك استمر التعاون والدعم الغربي في تطوير البرنامج النووي الايراني طيلة هذه المرحلة ولاسيما مع الدول الغربية الرئيسة الثلاثة(الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية)[٢]، كونها انذاك لم تشكل تهديداً لاي طرف دولي، وتأكيداً لنوايا إيران السلمية وقعت على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية، وفي عام ١٩٦٨ تم تزويد إيران بمفاعل ابحاث نووية من الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٧٥ وقعت إيران عقداً مع شركتين المانيتين لبناء مفاعل يعمل بالمياه الثقيلة، وساهمت كذلك الادارة الامريكية حينها في بناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل بمساعدة وزير الخارجية الامريكي (هنري كيسنجر)، في تعزيز التعاون النووي ليصل قيمته لاكثر من ٦ مليار دولار كعوائد مالية للولايات المتحدة [٣]،اضافة الى الاهتمام والتعاون مع عدد كبير من الدول مثل الارجنتين والهند وأستراليا وجنوب أفريقيا في هذا الشأن.

ومع ذلك تواصل السعي الإيراني في تطوير برنامجه النووي من أجل تعزيز المكانة الاقليمية، فضلا عن تحقيق مأرب اخرى تمثلت بأطرعلمية وتكنولوجية

واقتصادية وسياسية وخاصة التميز عن باقي الدول الاقليمية الاخرى، بوصفها قوة عسكرية كبرى يتيح لها القيام بدور القوة الاقليمية المؤثرة في المنطقة، واتساع دورها على الساحة الدولية، وخاصة مع اتاحة الفرصة لها بملئ الفراغ الاستراتيجي على امتداد الخليج العربي، ولاسيما بعد انسحاب بريطانيا من محمياتها في بداية السبعينات القرن الماضي، وكذلك تزامنا مع احداث الحرب الامريكية على فيتنام التي اسفرت عن انسحاب الجانب الامريكي وتكبده خسائر كبيرة، اذدفعت بالرئيس الامريكي السابق (ريتشارد نيكسون) إلى إعلان عن تبني عقيدة جديدة حدد فيها دور حلفاء الولايات المتحدة من خلال الاعتماد على أنفسهم في حماية مصالحهم الاستراتيجية وقضايا الأمن القومي، فضلا عن اقتصار دور الولايات المتحدة على المساعدات العسكرية والدعم السياسي، وفي ضوء تلك المؤشرات تولدت فرصة لشاه الإيراني لتعزيز الدور الأقليمي لبلاده، والعزم التام بتوجه نحو العمل على نهضة شاملة في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي والعسكري لاخذ الدور الفاعل في ذلك، فقد كان الاهتمام بالطاقة النووية جزءًا محورياً من هذه الرؤية الاستراتيجية للشاه انذاك [٤].

واتساقا لما سبق، ولاسيما بعد احداث الثورة الاسلامية فيإيران عام ١٩٧٩ واطاحة الشاه الإيراني، تعرض البرنامج النووي الايراني الى حالة من الجمود وعدم الاهتمام من قبل الحكومة الثورية الجديدة واتخاذ قادتها موقفاً سلبيا تجاه الطاقة النووية،الذي تجسد في تجاهل شامل للانشطة النووية، نتيجة شيوع قناعات فكرية ودينية محددة لدى هؤلاء القادة بعدماعطاء اهتماما كبيرا للقضايا المرتبطة بالطاقة النووية، فضلا عن أن هذا التجاهل نبع في الاغلب بعدم الادراك لمدى أهميةالامكانات العلمية والاستراتيجية التي يوفرها امتلاك خبرات وقدرات هامه في هذا المجال[٥].

وبالاتجاه نفسه،وتزامناً مع اسقاط حكومة الشاه الإيراني (حليفة الولايات المتحدة) فقداتخذ الجانب الامريكي موقفاًضد مبادئ الثورة الاسلامية وسياساتها، إذ فرضت حظرا شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسلح والغاء الاتفاقيات التي تخص ذلك، فضلا عن تعرض المنشآت النووية الايرانية الى قصف الجوي عراقي أثناء حرب الخليج

الاولى في ثمانينات القرن الماضي، ووفقا لذلك تم اعادة النظر بشكل جذري من حكومة الثورة الاسلامية الإيرانية وايلاء الاهمية القصوى من جديد في تطوير القدرات النووية الايرانية، إذ استمرت بالعمل في محطة بوشهر النووية من خلال بعض العلماء الذرة الايرانيين للحافظ على الهيكلية النووية الاساسية وتطويرها طوال مدة سنوات الحرب الثمانية [٦]، من أجل امتلاك ردع استراتيجي لها يؤمن حمايتها من اي عداء خارجي، ولاسيما بعد خسارة حليفتها الاستراتيجية (الولايات المتحدة الامريكية).

وفي سياق ذلك أصبح البرنامج النووي الإيراني يمثل هدفا واضحا للقيادة الايرانية منذ ذلك الوقت، ولاسيما أضحى هذا الهدف يشغل مساحة كبيرة على خارطة الاهتمامات الايرانية، اذ شهد في بداية التسعينات القرن الماضي نشاطاً مكثفاً في المجالات كافة، فأصبحت إيران تمتلك بنية أساسا كافية لاجراء الابحاث النووية المتقدمة، فضلا عن نشر هذه المنشآت النووية الاستراتيجية على مساحة واسعة من الاراضي الإيرانية لضمان عدم تعرضها لقصف جوي في حالة تم الكشف عنها وتأمينها بجانب كبير من السرية، كما وعملت إيران على تنشيط وتعزيز قدراتها في هذا المجال بالتوجه الى دولاً أخرى، من خلال اقامة اتفاقيات تعاون مشتركة مع الصين وكوريا الشمالية وروسيا الاتحادية، ويتضح في ذلك ان إيران لم تلجأ إلى التعاون مع هذه الدول إلا بعد أن فشلتجهودها الرامية للتعاون في المجال النووي مع دول غرب أوربا، ولاسيما مع إسبانيا والمانيا من أجل إصالح وإكمال المفاعلات في بوشهر [٧].

ونتيجة لتلك التطورات الحاصلة في البرنامج النووي الإيراني وتصاعد وتيرة تأزم العلاقات الامريكية الإيرانية، فقد شكل حالة من حالات التهديد القصوى لمصالح الولايات المتحدة، ولاسيما ان البرنامج النووي في تطور مستمر في ظل تعاون دولي (صيني روسي) الذي أمن لإيران استمرارية العمل وتطوير هذا المجال، حيث ولد هاجساً كبيرا لدول غرب اوروبا وتحديدا الجانب الامريكي، بأن إيران أصبحت تشكل تهديدا واضحاً لامنها ونفوذها في المنطقة لامتلاكها انشطة نووية قد تؤثر على التوزان الاقليمي، كون امتلاك إيران لسلاح نووي او حتى القدرة على انتاجه على وفق رؤية

صناع القرار الامريكي يشكل خطراً قائماً ويجب التعامل معه بجميع الوسائل الممكنة [٨]،وفي ضوء ذلك أستمرت إيران والحكومات المتعاقبة لها بتطوير ألانشطة النووية الإيرانية، وخاصة محطة بوشهر وبعض المواقع الاخرى، مما ادى الى زيادة التحذيرات الدولية في بداية القرن الحادي والعشرون الذي تم تأكيده التقرير المنشور في صحيفة نيويورك تايمز عام ٢٠٠٠ ، اذ يؤكد تحذير وكالة الاستخبارات الامريكية للبيت الابيض من قدرة ايران على انتاج اسلحة نووية بتعاون صيني روسي مطلق في استخدام الانشطة النووية لبناء اسلحة نووية [٩].

ونظراً للاصرار الايراني في استمكال برنامجه النووي، ولاسيما بعد كشف موقعين نوويين غير معروفين لتخصيب اليورانيوم في ناثانز، والاخر للماء الثقيل في اراك، الذي يؤكد عزم إيران من خلال برنامجها النووي الى تحقيق نوايا اخرى مخالفة للاعلانها بأن البرنامج (سلمي)، الذي ادى الى خرق ايرن لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية من خلال الرفض على توقيع البرتوكول الاضافي لمعاهدة منع الانتشار في اذار ٢٠٠٣ الذي يسمح لاعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجولات تفتيش بصورة دورية، الا ان المفاوضات المستمرة اثمرت في عام ٢٠٠٣ توقيع إيران على اتفاقية تعليق عمليات التخصيب اليورانيوم، وفي عام ٢٠٠٤ وقعت إيران على اتفاقية بموجبها تعهدت بعدم انتاج اسلحة نووية، الا انصعود الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) عام ٢٠٠٥ الذي عبر عن سياسته التي تضمنت إيلاء الاهمية القصوى للبرنامج النووي الإيراني، فضلا عن أيقاف جميع المفاوضات السابقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي استمرت من عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٠٥بصورة جيدة، الامر الذي ادى الى زيادةالتحذيرات الدولية لما يشكله البرنامج النووي الإيراني من خطراً، فقد تم احالة الملف الى مجلس الامن في عام ٢٠٠٦، وتم فرض حزمة من العقوبات على إيران بالقرار (١٧٣٧) الذي أكد بموجبه اعطاء مهلة شهرين لتخلي ايران عن كافة أنشطتها النووية، الا انها لم تستجيب لذلك وواصلت العمل في هذا المجال، مما ادى الى زيادة

عقوبات شديدة على ايران من خلال ضغط الولايات المتحدة على أعضاء مجلس الامن(١٠).

وتبعاً لذلك، استمرت سياسة الولايات المتحدة الامريكية بفرض العقوبات على إيران طوال السنوات السابقة، ولاسيما منذ تدهور العلاقات الإيرانية الامريكية عام ١٩٧٩ (أزمة الرهائن الامريكية بطهران)، الذي جعل من الحكومات الامريكية المتعاقبة بالاستمرار في هذا السياق، الا وهو توجيه العقوبات وبكافة الوسائل، فضلا عن امتلاكها انشطة نووية وخرق معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية،لذا انتهج الرئيس الامريكي الاسبق (جورج دبليو بوش) منذ وصوله للسلطة سياسة اكثر قوة عن الادارات الامريكية السابقة تجاه إيران وخاصة بعد اصرارها على امتلاك السلاح النووي، فقد توالت وتنوعت العقوبات عليها بشكل فردي من الولايات المتحدة، ومنها بشكل جماعي من قبل مجلس الامن بضغط أمريكي، ومن جهة أخرى وخاصة سعي إيران المتواصل في تطوير أنشطتها النووية وعدم التزامها بقرارات مجلس الامن، فقد اصبح الموجه الرئيس للسلوك الخارجي الامريكية لكبح جماح طموحات إيران النووية هو الاحتواء عبر العقوباتالدولية (١١)، الا ان وصول الرئيس (باراك اوباما) الى السلطة في عام ٢٠٠٩ أخذ منحى جديدا ومغايرا عن سياسة (جورج دبليو بوش)في التعامل مع الملف النووي الإيراني، ومن أجل تقليل التوتر بين الطرفين فقد اتجه اوباما نحو سياسة التعامل الدبلوماسي بفسح مجال للحوار مع ايران بدلا من التهديدات العسكريةفي السابق التي نتج عنها اصرار الجانب الايراني في الاستمرار بالعمل في برنامجه النووي، كماواتجهت ادارة اوباما، فضلا عن سياسته الجديد الى التأكيد على التعاون والمشاركة الدولية لحل وتسوية البرنامج النووي الايراني(١٢).

وبالرغم من الجهود الدولية الرامية من أجل تسوية الملف النووي الإيراني، ولاسيما مع سياسة اوباما الدبلوماسية في الحوار مع إيران، الا ان الاخيرة واصلت العمل في برنامجها النووي بقدر اكثر فاعلية عن السابق، متجاهلة جميع القرارات الاممية والاجراءات المتخذة وكذلك الضغوط الدولية بهذا الاتجاه، مما أدى الى إصدار قرار

(١٩٢٩) في عام ٢٠١٠ من مجلس الامن، الذي تم بموجبه فرض عقوبات متشددة واكثر صرامة، إذ ركز القرار على فرض قيودا على الاستثمارات الإيرانية في الخارج، وكما فرض ايضاً هذا القرار اجراءات وإتخاذ التدابير ضد البنوك الإيرانية الجديدة في الخارج والذي يشتبه في صلتها بالبرنامج النووي الإيراني والانشطة الاخرى في هذا المجال، وكذلك فرض قيود على جميع الدول التي لها إسهام واضح في دعم إيران من خلال بيع الاسلحة الاستراتيجية والتقليدية[١٣]، وفي ضوء ذلك نلاحظ أن الولايات المتحدة وبتعاون دولي مشترك، تمكنت من اثقال كاهل النظام الإيراني بأشد العقوبات وبكافة المجالات الصناعية والتجارية والاقتصادية منذ عام ٢٠١٠، بالمقابل أدركت إيران خطورة ذلك الامر في حال استمرار في تطوير أنشطتهم النووية،وتعرضها الى عقوبات قاسية، فضلا عن تحجيم القوى الدولية الداعمة لها (الصين – روسيا الاتحادية)، ولاسيما بعد اصدار القرار (١٩٢٩) الذي منع روسيا والصين من بيع أية اسلحة لإيران .

ولذا، فقد أصبحت إيران مكبلة بحزم كبيرة من العقوبات وعزلة دولية وإقليمية، وأصبحت عاجزة على تحمل تكلفة العقوبات الاقتصادية داخلياً، مما دفع بها الى التوجه نحو المفاوضات الدولية مع دول (٥+١) حول ذلك، فقد تم عقد اتفاق مؤقت (JCPOA) في عام ٢٠١٣[*]، الذي ينص على التزام إيران بخفض انشطتها في تخصيب اليورانيوم وابطال الكميات المخصبة منه كذلك، فضلا عن تقييد الانشطة النووية المتعلقة ببرنامجها النووي، بالمقابل تعهد الاطراف المفاوضة برفع العقوبات على إيران وتسهيل اعمال الاستثمارات الايرانية الخارجية والارصدة في البنوك الايرانية في الخارج وبصورة مؤقتة، وهذا ماتم العمل به في عام ٢٠١٤ واستمر لغاية عام ٢٠١٥[١٤]، وفي ضوء ذلك شهد السلوك الإيراني استجابة لذلك وتنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاقية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي يسمح للمفتشين بالوصول إلى أي موقع في أي مكان في الاراضي الإيرانيةيثير الشك .

إن الضغط الدولي المتواصل تجاه الجانب الإيراني بشأن برنامجه النووي حقق نتائج ملموسة، إذ وافقت إيران على عدم الانخراط في أنشطة النووية، ففي كانون الاول عام ٢٠١٥صوت مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإنهاء تحقيقها المستمر منذ عقد كامل في الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني، حيث اوضحمدير عام الوكالة (يوكيا أمانو) بقوله: إن التقرير الخاص بالبرنامج النووي الإيراني كشفقيام إيران حتى عام ٢٠٠٣ بجهد منسقبشأن (مجموعة من الأنشطة ذات الصلة بتطوير عبوة ناسفة نووية)، واستمرت بعض تلك الأنشطة حتى عام ٢٠٠٩ ، لكن بعد ذلك لم تكن هناك مؤشرات موثوق بهالتطوير الأسلحة، الا ان الحظر الدولي سيبقى مستمراً على الإسلحة الإيرانية البالستية لمدة تصل إلى خمس سنوات، وفي حال عدم قناعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن برنامجها النووي سلمي تماماً، سيبقى الحظر ساري المفعول لمدة تصل إلى ثماني سنوات(١٥).

وتبعاً للاحداث والمتغيرات الدولية الحاصلة، ولاسيما بعد نجاح المفاوضات الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني ووضعه تحت الرقابة الدولية، وتحقيق الفائدة المشتركة لكلا الطرفين ولاسيما فائدة ايران،كون الاتفاقية أتاحت لإيران فرصة لاستعمال إمكاناتها النووية للأغراض السلمية وأنقذت المنطقة من المواجهة العسكرية، في حال استهدفت إسرائيل أو الولايات المتحدة المنشآت النووية الإيرانية،كما أعطت الاتفاقية لإيران الفرصة لتجاوز القيود الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها العقوبات الدولية، في المقابلساعدت إيران على استعادة أصولها المجمدة في الخارج وتخفيف الضغوط التي واجهتها والتي عزلتها إقليمياً ودولياً، الا ان وصول الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) الى سلطة، عارض الاتفاق السابق بهذا الشأن مع الدول (٥+١) مع إيران في ظل موافقة الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي السابق (باراك اوباما)، كون هذا الاتفاق حسب رؤية ترامب يجب الغاءه او اعادة النظر فيه لغرض تعديله، فضلا عن وضع محددات اخرى على الاتفاق النووي الايراني كونه قد يشكل خطرا في الوقت القريب ولاسيما بعد انتهاء المدة المحددة لذلك الاتفاق، الذي قد يُمكن أيران من

تطوير انشطتها النووية وامتلاك السلاح النووي و تعظيم دورها في المنطقة وتوسيع نفوذها[١٦]، وهذا يتوافق مع اعتقاد البعض بأن رفع العقوبات المفروضة على إيران هو عامل رئيس في تعزيز قوتها ووجودها في المنطقة من خلال تنفيذ جداول أعمالها ودعم حلفائها في مناطق التوتر في المنطقة مما يجعل الوضع أسوأ بكثير، ففي ٨ / ايار/ ٢٠١٨ ، وقع الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) قراراً بالانسحاب من جانب واحد من الاتفاقية وإعادة فرض العقوبات على إيران التي تم رفعها بموجب الاتفاقية، مؤكداً على (ان هذا الاتفاق خطير وكان يجب ان لايحدث)، إذ أدى هذا القرار الى صدم نخبة صناع القرار في إيران، أضافة لذلك دعت الولايات المتحدة الدول والشركات والبنوك في جميع أنحاء العالم إلى إنهاء أعمالها في إيران، وهددت إيران بشدة إذا سعت لتخصيب اليورانيوم[١٧].

وفي سياق ذلك، ولاسيما فيما يتعلق بشأن سياسات ترامب الداخلية والخارجية الصارمة وانتقاده المستمروالشديد للاتفاقية منذ صعوده للسلطة،اذ ادى ذلك إلى تباين في المواقف الدولية، كون هذه المواقف تعكس الحسابات الاستراتيجية لأصحابها، فقد عبرت بعض الدول الأوروبية عن قلقها بشأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية، مؤكدة على أن هذا من شأنه أن يربك الجهود لمراقبة الملف النووي الإيراني،أضافة إلى ذلك، عارضت بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاقية، خاصة وأنهم اتخذوا مبادرات من قبل لوقف انسحابه من الاتفاقية ومراجعة مضمون الاتفاقية، كما وأعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه للانسحاب الأمريكي لأن الاتفاق كان نتيجة الجهود الدولية والدبلوماسية،بيد صرحت الصين وروسيا بشأن هذا الانسحاب بأنه غير مدروس ولايوجد له مسوغ قانوني وأنه محاولة لإضاعة سنوات من الجهود الدولية والعودة إلى المربع الأول، بالمقابل أصرت إيران على أن الاتفاقية لا تزال سارية مع بقية الشركاء،وانها ملتزمة بأحكامها، فضلا عن انهااعتبرت الانسحاب الأمريكي غير قانوني وينتهكمعايير الاتفاقية،وفي حال فشل خيار التفاوض ستعود إلى تخصيب اليورانيوم[١٨].

ولذا، يمكن القول إن القرار الامريكيالذي جاء بعد عامين من إبرام الاتفاقية، جاء نتيجة لتقييم مسبق لتداعيات الاتفاق على سلوك إيران الخارجي تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، والتهديد الذي تشكله على مصالح الولايات المتحدة وتدخلها في عدة دول المنطقة،أضافة لذلككان هناك تقييم يتعلق بامتثال إيران لشروط الاتفاق نفسه،ومن جهة ثانية الضغط الذي تمارسه العديد من الدول العربية مهم في هذا الصدد، ولاسيما انهم أبدوا من قبل شكوكهم في التزام إيران بأحكام الاتفاقية، لذا فأن قرار الانسحاب الامريكي ركز بشكل اساسي حول تقييم سلوك إيران العدائي تجاه جيرانها في المنطقة، والذي استمر حتى بعد الاتفاق، فضلا عن الانتهاكات المتعلقة بامتثال إيران للاتفاقية وخاصة فيما يتعلق باستخدام قدراتها النووية لأغراض عسكرية.

ثانياً : **الدور الدولي تجاه البرنامج النووي الايراني (الصين - روسيا الاتحادية)** .

ترتبط العلاقات بين الدول بمدى تحقيق المصالح المشتركة بينهما، وان نجاح ذلك يؤدي الى تطور العلاقة بين طرفين أو أكثر، وعادةً تضع الدول في مقدمة اولوياتها تلك المصالح في التعاطي مع الدول الاخرى، ضمن نطاق المكاسب السياسية والاقتصادية، أضافة الى الموقع الجيبولتيكي، فضلا عن العلاقات التاريخية بين الدول التي تمثل عاملاً مهماً لصناع القرار في إرساء علاقات ايجابية مع التي ترتبط معها بهذا الشأن، ونظراً لارتباط الصين وروسيا الاتحادية مع إيران بعلاقات تعاونية ومصالح مشتركة بالمجالات كافة، لذا أصبحت الاخيرة شريكا وحليفا استراتيجيا لتلك الدول، ولاسيما في المجالات الاقتصادية والعسكرية، كما وان الارتباط المشترك بين إيران وروسيا والصين شّكل حالة من القلق الدولي وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية التي طالما كانت العلاقة بينهم تأخذ مواقف متباينة فيما يتعلق بقضايا الدولية والازمات، وابرز تلك القضايا المعقدة (البرنامج النووي الإيراني) وتباين المواقف الدولية تجاهه، فقد برز الدور الصيني الروسي أكثر وضوحاً في تأييد العمل به، عكس التوجهات الامريكية الرافضة لذلك، لذا سنتناول الدور الصيني والروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني وفق المتغيرات الدولية.

١. الدور الصيني.

لايخفى للجميع دور الولايات المتحدة الامريكية في نشأة البرنامج النووي الإيراني انذاك، وتمويله بشكل كبير وتوجيه المساعدة بكافة الوسائل لتطويره، الا ان الامر تغير في نهاية السبعينات من القرن الماضي، وتغيير الموقف الامريكي بشأن ذلك، ليتحول من الدور الداعم للبرنامج النووي الى دور معارض لذلك، ليأخذ الجانب الامريكي في نهاية المطاف (موقف عدائي) تجاه إيران وفرض العقوبات المتواصلة لغاية وقتنا هذا، وفق الاستراتيجية الامريكية يعتمد نظام العقوبات المفروضة على إيرانعلى الجهات الدولية الفاعلة، وابرزها روسيا الاتحادية والهند والمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا، إذ يحافظ كل منهم على علاقات تجارية واقتصادية جوهرية مع إيران،فضلا عن أن الفوز بتعاون الصيني يعد من أهم العناصر الحيوية في الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لثني إيران عن تطوير قدرتها علىتطوير الانشطة النووية.

ونظراً لاصرار الجانب الإيراني في الاستمرار بتطوير انشطته النووية، متجاهلاً جميع العقوبات المفروضة عليه، فقد اتجهتإيران الى دولاً أخرى في تطوير برنامجها النووي، ففي اول مبادرة لها شاركت في الجهود الإقليمية للتعاون في المجالات النووية في ثمانينات القرن الماضي، حيث أشارت بعض التقارير إلى مشاركة إيران في تأسيس تجمع آسيوي للطاقة، اذ يضم بعض الدول الآسيوية مثل الصين، وباكستان والهند واليابان وإندونيسيا[١٩]، من بعدها أنطلقت إيران صوبالصين بصفة مباشرة، من خلال زيارة الرئيس الإيراني محمد علي رجائي في حزيران/ ١٩٨٥، وتوقيعاتفاقية بين الطرفين على التعاون في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إذ بدأت الصين بتدريب الكوادر الإيرانيةعلى التقنية النووية، وقدمت تجهيزات بحثية أولية في اصفهان، وتزويدهم بمفاعلات نوويةوباشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث شهد عام ١٩٩١ بداية التعاون الوثيق بين إيران والصين، فقد وقع البلدين عدة اتفاقيات لتزويد إيران بمفاعلات نووية صينية بقوة ٢٧ ميكاواط،وفي عام ١٩٩٤ اتفق الطرفان (الصيني – الإيراني) علىالتعاون في بناء مفاعل نووي بقوة ٣٠٠ ميجاواط بقيمة

(٢,١) مليار دولار يخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن تقديم مساعدات تكنولوجية دقيقة وضخمة في مجال رؤوس الصواريخ الباليستية لكي تكون مؤهلة للتزويد بالرؤوس النووية التي يصعب على إيران اجراؤها وحصلت عليها جاهزة من الصين،بالمقابل ركز التعاون الصيني مع إيران على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقاً للتشريعات واللوائح التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية،كما وقد تم تزويد إيران بأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي خاصة لغرض انتاج النظائر المشعة علاوة على مفاعل نووي، كما واتفق الطرفان علىتصدير اجهزة خاصة بالتشخيص الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وانتاج النظائر المشعة والتعليم والتدريب، وكل ذلك في إطار اللوائح والتشريعات الدولية(٢٠).

وفي سياق ذلك، تواصل التعاون الصيني الإيراني منذ منتصف ثمانينات حتى منتصف التسعينات القرن الماضي، في دعم وتطوير الانشطة النووية الإيرانية بشكل كبير، بالرغم من فرض العقوبات الدولية على إيران، الا ان هناك تساؤلات تطرح حول هذا الدعم الصيني الكبير لإيران، عن سبب تلك المساعدات ولاسيما في المجال النووي بهدف معلن في تطوير قدراتها على تصنيع الاسلحة النووية أم لا، فإن الشركات الصينية المشاركة والحكومة الصينية بنفسها ربما كان دافعها هو الارباح وتحسين العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية بدلاً من أي إعتبارات اسراتيجية،الا أن النتيجة النهائية كانت مساعدة إيران في امتلاك القدرات النووية .

وبالرغم من الجهود الرامية للصين في تطوير البرنامج النووي الإيراني خلال الفترة السابقة، الا أنها في عام ١٩٩٧، أوقفت تزويد إيران بالدعم المباشرفيالمجال النووي، الذي قد يفسر بأنه بادرة جديدة حول تحسين العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة الامريكية، والحصول على الدعم فيما يخص البرنامج النووي الصيني، ونتيجة لقرار بكين المفاجئ، فقد تسببفيصدع في علاقتها مع إيران،الا أنذلك لاينكر الدعم الصيني السابق فيالمجال النووي الإيراني وفي دحر العقوبات على يد الشركات الصينية على الاغلب ساعد إيران على إحراز تقدم جوهري نحو برنامج نووي فعال(٢١).

وهنالابد من الاشارة الى ان التعاون الصيني المتواصل مع الجانب الإيراني، يعودالى طبيعة العلاقات المشتركة بين الطرفان، اذ تربط الصين وإيرانبشراكةقوية واسعة النطاق التي نشأت بينهما على مدى العقود الثلاث الماضية،فضلا عن ان التعاون بينالطرفانيتركز على احتياجات الصين من الطاقة والموارد الإيرانية الوفيرة منها،كماوأنها تشمل كذلك العلاقات الاقتصادية الكبيرة بينهماغير مجال الطاقة، ومبيعات الاسلحة والتعاون في مجال الدفاع، والتوازن الجيواستراتيجي ضد الولايات المتحدة، اما بالنسبةللنظام الإيراني، فأنه يدرك أهمية الصين، ولاسيما انها احد الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، وتمتلك امكانيات هائلة في كافة المجالات، و أحد الاعضاء الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن، وانها ضمن أعضاء النادي النووي منذ عام ١٩٦٤، لذلك أستثمرت إيران كل تلك المميزات الصينية من أجل بقاءها وحمايته من الضغوط الدولية، وعلى الرغم من سعي إيران للاستقلال بعيداً عن التحكم الاجنبي، الا إنها أصبحت تعتمد بشدة على الصين اقتصادياً ودبلوماسياً والى درجة ما عسكرياً[٢٢].

وفي نطاق المصالح المشتركة، لاسيما الجانب الإيراني، يمكن القول ان إيران أستثمرت تلك الشراكة من خلال الاعتماد على الصين، لتصبحالدرع الواقي ضد العقوبات المفروضة على برنامجها النووي،وان هذه حقيقة تنطبق تحديداً على الجولات الثلاث الاولى من العقوبات التي سبقت قرار مجلس الأمن المرقم (١٩٢٩)، وهذا ماتم بالفعل وخاصة بعد تمرير القرار بفترة قصيرة، سارعت الصينصوب إيرانفيتعميق علاقاتها الاقتصادية، حيث يرجح ذلك وفق عدد من المحللينفي مجال السياسة الخارجية الصينية، بأنها استراتيجية متعمدة من الصينتجاه إيران، إذ تهدفالى صمود إيران امام الإدانة الدولية،والاهم في ذلك توسيع النفوذ الصينيفي إيران في الوقت نفسه[٢٣]، وبالرغم من الضغوطات الدولية على الصين من أجل تنفيذ القرار (١٩٢٩) القاضي بفرض العقوبات على إيران، وكذلك على كل دولة تسعى الى التعاون مع إيران في بيع

الاسلحة المتطورة وكذلك الانشطة النووية، الا ان الموقف الصيني يفسر بكونه "مجرد ادلاء صوت في مجلس الامن"، كونها لايمكن ان تخسر حليفتها الاستراتيجية (إيران).

وفي سياق ذلك شهدت العلاقات (الصينية – الإيرانية) في الالفية الجديدة تتوسع بشكل كبير، ولاسيما اعتماد الصين على مجالات الطاقة الايرانية، ووفقاًللاحصائيات الرسمية،فأن إيران في الاعوام ٢٠١٦–٢٠١٧ صدرت إلى الصين (٢٣,١) مليون طن متري من النفط الخام مقابل (٣٢,٢) مليون طن متري من أنغولا، وأكثر من (٤١) مليون طن متري من السعودية، بذلك أصبحت ثالث أكبر مورد للنفط الخام للصين، كما وان العلاقات الصينية الإيرانية لم تقتصرعلى واردات النفط فحسب،إنما شملت العلاقات التجارية بينهما،والتي بلغت قيمتها في عام ٢٠١٧ نحو (٢٢) مليار دولار، أضافة لذلك تعد الصين من أكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز الإيراني، فضلا عن هناك رغبة من شركات الطاقة الصينية في زيادة حجم استثماراتها في مجال منشآت تكرير النفط الإيرانية[٢٤].

وعليه، يمكن القول ان طبيعة العلاقات الصينية–الإيرانية تجاوزت المصالح الاقتصادية، وكذلك لم تقتصر على حماية إيران من الضغوطات الدولية سواء كانت فيما يتعلقبالبرنامج النووي الإيراني او اي مجال أخر،بل أخذت منحى أخر يهدف الى تعميقالعلاقات الثنائية، من أجل منافسة الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط وزيادة نفوذ الاستراتيجي في المنطقة، كماوترى الصين أن نفوذ إيران في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى سيساعدها بالنهوض بجدول أعمالها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في تلك المنطقة،فضلا عن انه يشترك تلك البلدان أيضا في ارتباطات تاريخية وسياسية مهمة، تتشكل من الشكوك تجاه الغرب، وتعززها تجربة العقوبات وتصور التدخل الأمريكي في سياساتهم الداخلية[٢٥]، كل تلك المؤشرات قد تمنح للصين فرصة مميزة لمد نفوذها فيالشرق الاوسط مع إمكانية منافسة نفوذ القوات الامريكية العسكرية في الخليج العربي،الذي قديصعب عليها التحرك محورياً تجاه المحيط الهادي .

وعليه، فأن توجهات الصين صوب إيران، أخذتألاطار الداعم في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية ولاسيما في المجال العسكري، وتحديداً (الملف النووي الايراني)، الذي قد يفسر هذا التعاون على الاكثر تعاطفاً مع إيران، ولاسيما انها تمثل تحدياً واضحاً للارادة الامريكية وسياساتها في التعامل مع اغلب الدول في العالم، لذا تميز الدور الصيني تجاه إيران بالطرف الساند في المحافل الدولية، في ظل الامكانيات التي تتمتع بها الصين والتأثير المباشر في النظام الدولي، كدولة فاعلة واحد اعضاء الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن، بالمقابل تمثل الصين شريكاً مغرياً للنظام الإيراني، كون الصين عرفتُ بأصولها الشيوعية المناهضة للغرب، وليس لها أي دور إمبريالي سابق في إيران، لذا عزم النظام الإيرانيبتقوية أواصر العلاقات مع الصين لتصبح شريكاً استراتيجياً يمكنه المساعدة في التخفيف من عزلتهونموه الاقتصادي وتزويده بالأسلحة والتكنولوجيا العصرية لتحقيق طموحاته الإقليمية في المنطقة، وبالرغم من الدور الصيني الداعم للملف النووي الايراني، الا انها في نفس الوقت تحترم العقوبات والقيود التي فرضت على إيران، التي وفرت لها فرص كبيرة في عزلة أيران، ولاسيما اقتصادياً، كما وان الصين لاترغب في امتلاك إيران للسلاح النووي تجنباً من المواجهات العسكرية ، وبناءا على ذلك تميز الدور الصيني في هذا الشأن بصفة مختلفة، لاسيما وأنها لم تهتم بقدر اهتمام الولايات المتحدة بالانتشار أو بطموحات إيران الأقليمية، الا انها تنظر الى إيران كبلد مستقر في منطقة مضطربة، الذي قد يساعد ذلك على حماية مصالح الصين الاقتصادية والجغرافية الاستراتيجية، ولكن بالرغم من أن الصين تستطيع الاستفادة بطرق معينة من الاتفاق النووي والتخفيف من العقوبات، فهي ترضى بالحفاظ على أزمة مستقرة ومنخفضة المستوى وبطيئة، الذي يديم نفاذ الصين القوي إلى الاسواق وسط تراجع إيران الاقتصادي.

٢. الدور الروسي .

لقد واجهت العلاقات الإيرانية الغربية، وخاصة العلاقات الإيرانية الامريكية منذ عام ١٩٧٩ العديد من التحديات التي أنعكست سلباً عليها، وأسهمت بشكل مباشر في خلق

التوتر والانقطاع في بعض المراحل مع البعض من الدول الاوربية، نتيجة تبني النظام الإيراني بعد عام ١٩٧٩ ايديولوجية وسياسة مغايرة عن الحقبة السابقة (حكومة الشاه الايراني)، فقد عمل النظام الثوري الإيراني في سياسته على تحدي الغرب، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، ولاسيما في قضية البرنامج النووي الإيراني والاصرار على تطويره بشتى الطرق، لذلك أصبح البرنامج النووي الإيراني من أهم القضايا التي شغلت تفكير الغرب منذ ذلك الوقت، وبالرغم من العداء الذي تولد بين إيران و الولايات المتحدة الامريكية بشأن ذلك، وتأييد الاتحاد الاوروبي واسرائيل لتوجهات الولايات المتحدة، نجد الموقف الروسي لايختلف عن الموقف الصيني الداعم لإيران في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية وتحديدا برنامجها النووي، الا ان الابرز في ذلك يأتي، دور روسيا الاتحادية التي تعد شريكاً أستراتيجياً للجمهورية الاسلاميةالإيرانية على مدار العقود الاربعة السابقة، التي توسعت بشكل كبير بعد تفكك الكتلة الشيوعية (الاتحاد السوفيتي)، لتأخذ منحى جديد اتسم في تعظيم العلاقات بينهما في جميع المجالات، حتى أصبحتإيران تحت حماية المظلة الروسيةوالمندمجة في أغلب تفاصيل القضايا الإيرانية [٢٦].

وبالرغم من عمق العلاقات الروسية الإيرانية، الا ان تطور العلاقات بينهما كان غير متكافئ طيلة السنوات اللاحقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فهناك قضايا كان فيها التوافق حليفاً لها، وهناك قضايا اخرى كان فيها خلافاً، وتعد بروتوكولات "**غور تشيرنوميردن**" في عام ١٩٩٥ بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، خير مثالاًعلى العلاقات المتعثرة بين البلدين، الذي تم بموجبه أيقاف التعاون العسكري بين روسيا وإيران، وخاصةفي دعم قدرات العلماء الإيرانيينبمفاعل نووي لاغراض بحثية[٢٧]، الا أن هجوم (الناتو) على يوغوسلافيا غير مجريات الموقف الروسي تجاه الولايات المتحدة، نتج عنه أنسحاب روسيا من الاتفاقية المذكورة، لتشكل مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الإيرانية، فمنذ وصول (فلاديمير بوتين)إلى الحكم في روسيا عام ٢٠٠٠، ركز في سياسته على معالجة الاخفاقات التي مر بها الرئيس السابق (بوريس يلتسين)،

وابرزها أعادة العلاقات الثنائية بين روسيا وايران، لتدخل مجدداً في عقد اتفاقيات في مجالات عديدة، واهمهاالتعاون في المجالات التكنولوجية المتقدمة، فضلا عن التعاون في المجال النووي الذي اصبح مرتكزاً اساسياً في الاستراتيجية الروسية تجاه إيران(٢٨).

أتسمت السياسة الخارجية الروسية منذ صعود (بوتين) في الاعتماد على الواقعية والعملية، ولاسيما وضع منطقة الشرق الاوسط في حساباتها الاستراتيجية، المنطقة الاكثر حيوية في العالم، التي كانت في الماضي او الحاضر، ولاتزال وفق الاستراتيجية الروسية مكان تنافس حيوي مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن هناك عدد من دول المنطقة مستوردين أساسيين للصادرات العسكرية الروسية، لذا جعلت من نفوذها مسألة رئيسة من ناحية مكانتها الدولية، وجزءاً من الجهد الذي تبذله روسيا لتشكيل منظومة حلفاء لها في المنطقة، تشكل قاعدة ارتكاز لمكانتها في أطار التنافس مع الولايات المتحدة، ووفقاً لتلك التوجهات صوب المنطقة، أصبحت روسيا القوة الساندة للنظام الايراني الذي يسعى لانجاز برنامجه النووي، والنظام السوري الذي يواجه خطر الثورة الداخلية (٢٩).

وفي سياق ذلك، ونظراً لتميز روسيا بتصنيع التكنولوجيات النووية وتصدير المفاعلات النووية، ووفقاً لتوجهات روسيا الاتحادية ولاسيما وجود اللوبي (مجموعة الضغط) ويتمتع بقوة كبيرة في التأثير السياسي الروسي، ويسعى الى التقدم في هذا المجال، وتزامنا مع الطموح الإيراني في تطوير برنامجه النووي، فقد برز الدور الروسي في دعم وتطوير البرنامج النووي الإيراني، من خلال نقل المعلومات التكنولوجية بصورة مباشرة او غير مباشرة، وتزويدهم بالمفاعل الذي أنشئ في محطة بوشهر(٣٠)، أستمرت العلاقات الثنائية بين البلدين بصورة جيدة، حتى أصبحت إيران محطة الاهتمام والتركيز الروسي في المنطقة، فضلا عن أنخراط روسيا في اغلب القضايا الإيرانية، لتصبح شريكاً استراتيجياً تربطهم مصالح مشتركة في جميع المجالات .

وبصدد الشراكة الاستراتيجية التي تربط البلدين، والدعمالروسي لإيران في أهم القضايا التي تسعى لها، وأهمها (برنامجها النووي)،فقد تولد طموح روسي في تعميق هذا

التقارب وتوظيف هذه العلاقة من أجل تحقيق مساعيها والابرز في ذلك، إنهاء العزلة التي تحاول الولايات المتحدة فرضها عليها في المنطقة، فضلا عن تأكيد الوجود الروسي في أسيا والقوقاز، كون تلك المناطق ترتبط مع إيران بتاريخ حضاري وثقافي مباشر، ومن ناحية أخرى فأن التقارب الروسي الإيراني في العلاقات العسكرية والاستراتيجية وفق المنظور الروسي سوف يساعد على تسوية الخلاف بين دول بحر قزوين، ولاسيما بشأن ضمان أستغلال الثروات القزوينية من النفط والغاز بين تلك الدول المتشاطئة له، كما وان روسيا الاتحادية تنظر الى ماضي الذي كان يتمتع به (الاتحاد السوفيتي) سابقاً في النظام الدولي، وبصفتها الوريث الشرعي له، لذا تسعى من خلال ماتمتلكه حالياًمن مقومات القوة الشاملة في كافة المجالات (الاقتصادية ، العسكرية، التكنولوجية) في تبوء مكانة دولية ومؤثرة في النظام الدولي، فضلا عن تمتعها بمقعددائم في مجلس الامن، وامتلاك ترسانة عسكرية هائلة من الاسلحة التقليدية وغير التقليدية،فقد أتجهت ضمن استراتيجتها الى توسيع قاعدة التحالفات لتحقيق مصالحها، فضلا عن تصدي ومواجهة النفوذ الامريكي في العالم .

وتبعاً لما سبق، وخاصة بشأن الدعم الروسي لإيران، ومع عزم إيران المستمر في تطوير برنامجها النووي، وتجاهل كافة العقوبات التي تعرضت لها من الولايات المتحدة، الذي ولد قلقاً كبيراً للدول الاقليمية والدولية، فقد وجهت الولايات المتحدة ضمن سياسة الضغط على إيران اتهامات تفيد بأنها دولة راعية للارهاب، الا ان روسيا أستغلت ذلك من خلال سياسة ذكيةفي كسب إيران لصالحها، فقدعملت على تحسين صورة إيران في المجتمع الدولي، وتزامناً من احداث الالفية الجديدة وتوجه اغلب دول العالم في المشاركة في محاربة الارهاب الدولي، فأن روسيا تدرك ان القضاء على الارهاب لن يكون بالحرب، انما بالتعاون الدولي بين أجهزة الاستخبارات واكتشاف مصادر تمويله، كون الارهاب يهدد العالم وعلى جميع الدول مقاومته والقضاء عليه وفي مقدمتها إيران، ومن ناحية أخرى فقد أكد الرئيس الروسي (بوتين) ان مكافحة الارهاب لايمكن ان تكون حجة لتقييد حقوق الانسان وتعرقل التواصل بين الشعوب،الا

ان الاختلاف الجوهري بين روسيا والولايات المتحدة واوروبا فيما يتعلق بالارهاب، يكمن في ان روسيالاترى في إيران داعياً للارهاب [٣١].

ان الاستراتجية الروسية تهدف من خلال تحركاتها صوب إيران، بتحقيق أكبر قدر من المكاسب، لاسيما في استغلال الطموح الايراني في تطوير برنامجه النووي، الذي يشكل منطلقاً مهماً نحو فرض سيطرته في المنطقة بامتلاكه سلاحاً نووياً، لذا أستمرت روسيا بدعم الجهود الايرانية، فقد وقعت روسيا اتفاقاً مشتركاً مع الجمهوية الاسلامية الإيرانية في عام٢٠٠٥، على شراء ٢٩ منظومة دفاع جوي (تور–M1) بقيمة إجمالية (١,٤) مليار دولار، لغرض حماية منشآت الطاقة النووية في بوشهر وناتانز،كما وافقت روسيا أيضاً في عام ٢٠٠٧ على تزويد إيران بخمسة أنظمة دفاع جوي مضادة للطائرات متوسطة المدى من نوع (إس–٣٠٠)، تصل قيمتهامايقارب(٨٠٠) مليون دولار[٣٢]، وفي ضوء ذلك يتضح إن التعاون الروسي الإيراني، وخاصة في المجال النووي سار بقوة عالية طيلة هذه السنوات .

بالرغم من أصرار الجانب الإيراني بأن برنامجها النووي (لاغراض سلمية)، الا أن التوجهات الاقليمية والدولية رفضت ذلك الادعاء، ولاسيما بعد اكتشاف مواقع سرية نووية لتخصيب اليورانيوم في ناتانز، والاخر للماء الثقيل في اراك، الذي تم بموجبه احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن عام ٢٠٠٦، ليأخذ حيزاً كبيراً في المجتمع الدولي بوصفه (ازمة نووية)، حيث تميز الموقف الروسي بالمعارضة في فرض عقوبات شديدة على إيران، كونها ترى انه من غير المناسب فرض حظر شامل ضد إيران،الامر الذيقد يؤدي الى تعقيد أكثر للموقف، كما وترفض روسيا الاتحادية اي تلويح باستخدام القوة والتهديد ضد إيران، كون الحكومة الروسية تجد بأن العقوبات لن تحل المشكلة، بل انها اداة ضغط لثني إيران عن المضي قدماً في تطوير قدراتها على تخصيب اليورانيوم الذي يمنحها على المدى الطويل في تطوير السلاح النووي، وانه ينبغي ان تكون العقوبات الخيار الاخير بعد استنفاذ جميع الجهود الدبلوماسية[٣٣]، لذا فقد تميز الموقف الروسي في أمرين، الاول ستؤيد فرض عقوبات رادعة على إيران في

حال ثبوت ان برنامجها النووي ليس لاغراض سلمية،الذي قد يؤثر مستقبلا على مناطق النفوذ الروسي في حال امتلاك إيران اسحلة نووية، والثاني ستعارض فرض عقوبات مذلة بحق إيران او السعي لاضعافها اقتصادياً، كونها الطرف المستفيد مالياً في هذا الشأن، فضلا عن انها تتجنب الصدام المباشر مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، الذي قد يؤثر على توجهات النفوذ الروسي في المنطقة.

تجلى الموقف الروسي تجاه الازمة النووية الإيرانية، بالمعارضة للمواقف الدولية حيال آلية التعامل الشديد مع الملف النووي الإيراني، وفق مسألتين هما ردع إيران بعقوبات شديدة سيؤدي الى تشددها في المضي قدماً نحو تطوير انشطتها النووية، والمسألة الاخرى دعت روسيا كافة الجهود الدولية بتخفيف وتيرةالموقف مع إيران وحثها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الانشطة المثيرة للشكوك، وفي ضوء ذلك تمكنت روسيا في تعديل مشاريع القرارات المقدمة الى مجلس الامن، حتى أصبحت تلك القرارات اقل حدة مما كانت عليه [٣٤]، من ناحية أخرى رفضت روسيا تطبيق اي عقوبات دولية أحادية تفرض على إيران من قبل مجلس الامن، لاسيما ضغط الولايات المتحدة بشأن ذلك، وحسب قناعة الرئيس الروسي السابق (ديميتري ميدفيديف) ينبغي العمل بصورة جماعية ومشتركة، والسعي على تنظيم حوار بّناء مع النظام الإيراني، أضافة الى ممارسة الضغط عليه عند الضرورة، مؤكداً على عدم الانخراط بمواجهات قاسية تؤثر على حياة السكان المدنيين الايرانيين [٣٥].

وتبعاً لذلك، شهد الموقف الروسي تغيير تجاه الجانب الإيراني، وتأييد العقوبات المفروضة على النظام الإيراني في ضوء القرار (١٨٣٥) في عام ٢٠٠٨، بسبب مواصلة إيران العمل في تخصيب اليورانيوم وتجاهل جميع قرارات مجلس الامن والعقوبات المفروضة عليها بشأن ذلك[٣٦]، ما ادى الى تدني العلاقات الثنائية بين البلدين على أثر الموقف الروسي، وفي عام ٢٠٠٩ أعادت العلاقات بين البلدين من جديد تزامناً مع فوز احمد نجاد لدورة الثانية للحكم، الذي صرح بعد فوزه عن عزمه الى زيارة موسكو من أجل توطيد العلاقة بينهما، الامر الذي ادى الى تغيير الموقف

الروسي صوب إيران، ولاسيما في شأن امتلاكها انشطة نووية، اذ صرح الرئيس الروسي (ديميتري ميدفيديف) في مؤتمر صحفي عام ٢٠٠٩، بقوله: أن البرنامج النووي الإيراني لايشكل قلقاً للمجتمع الدولي مقارنة ببرنامج كوريا الشمالية، مؤكدا بأن إيران على تواصل تام مع المجتمع الدولي لتبرر سلمية برنامجها النووي، عكس كوريا الشمالية التي قطعت جميع الاتصالات مع المجتمع الدولي [٣٧].

لايمكن اخفاء حقيقة تقلبات الموقف الروسي بين الدعم والرفض لامتلاك إيران للانشطة النووية، من جهة تدعم الجهود الرامية لإيران بشأن برنامجها النووي بشرط السلمية، من أجل الحفاظ على العلاقات المشتركة بينهما، وعدم خسارة (إيران) الحليف الاستراتيجي في المنطقة (الشرق الاوسط)، ومن جهة ثانية لاترغب روسيا في الدخول بمواجهة علنية مع الدول الغربية، لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن الازمة الإيرانية، لذا أخذت الدور بين كفتين وفق المتغيرات الدولية ، الا ان الشكوك الروسية لم تنتهي حول توجهات الجانب الإيراني، ولاسيما في ظل أصرار ايران على استمكال المفاعل النووي في محطة بوشهر في مدة لاتتجاوز منتصف عام ٢٠١٠، الذي نتج عنه تغيير الموقف الروسي مجدداً صوب إيران والتراجع في تزويدها بمنظومة صواريخ ارض جو روسية (S–300)، الذي فسر وفق اختلاف الطرفين حول تخصيب اليورانيوم في الاراضي الإيرانية، بدلا من تخصيبه في الاراضي الروسية، واصرار إيران على ذلك، فضلا عن منع مفتشي الوكالة في عملهم الرقابي، لذلك ايدت روسيا قرار الوكالة في ايقاف تخصيب اليورانيوم في الاراضي الإيرانية، بالمقابل اعربت الحكومة الإيرانية عن رفضها لمواقف روسيا المتقلبة[٣٨].

ونظراً لشكوك الولايات المتحدة حول مدى سلمية البرنامج النووي الإيراني، بدأت تعد لقرار جديد لتوجيه عقوبات دولية، بالمقابل اتجهت القيادة الإيرانية وفق حساباتها على أن المعارضة الروسية والصينية لمثل هذه العقوبات ستجهض المخطط الأمريكي، حيث شهدت الأسابيع القليلة منذ صدور القرار (١٩٢٩) في عام ٢٠١٠، نشاطاً إيرانيا دبلوماسيا ملحوظا تجاه روسيا والصين، لكن المفاجأة كانت في تصويت كل من روسيا

والصين لصالح مشروع القرار الأمريكي، فضلا عن ان الموقف الامريكي وفق الرؤى الإيرانية كان مؤشراً واضحاً بأن ادارة الرئيس الامريكي الاسبق (باراك اوباما) تتجه نحو التصعيد مع إيران، وان موقفها من الملف النووي الإيراني لن يكون اقل تشدداً من موقف الادارات الامريكية السابقة[٣٩]، وفي ضوء ذلك صرحمسؤلواالروس، انالعقوبات الجديدة لن يكون لها أثراً على إيران، ودعوا إلى استئناف المفاوضات بين الدول الغربية وإيران، لكن بعد مدة قصيرة على صدور القرار، أصدرت إدارة (باراك أوباما) بصورة منفردة قراراً بفرض عقوبات إضافية على إيران طالت هذه المرة البنك المركزي الإيراني وعدداً من الشركات والمؤسسات الإيرانية المهمة،فضلا عن ذلك أعلن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عن اتفاقهم على تطبيق عقوبات مشابهة، فأعربت روسيا عن قلقها من الإجراءات الأمريكية –الأوروبية الانفرادية، وادعت أن هذه الإجراءات تخالف ما اتفق عليه ضمناً حول عدم تطبيق عقوبات إضافية لتلك التي تضمنها القرار (١٩٢٩) دون توافقالدول دائمة العضوية في مجلس الأمن،أما الجانب الإيراني أكدعلى أن قرارالعقوبات الصادر ضدها لن يثنيها عن حقوقها المشروعة، وحسب تصريح الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) حول تبني مجلس الأمن الدولي للقرار ١٩٢٩ (بإن قرار العقوبات الجديد يستحق أن يرمى في سلة المهملات) محذرا في الوقت نفسه من أن بلاده ستغلق باب التفاوض حول برنامجها النووي داعياً الدول الكبرى إلى إعادة حساباتها في هذا الشأن[٤٠].

بالرغم من ألاستياءالذي أصاب إيران بسبب الموقف الروسي المؤيد لقرار (١٩٢٩)، الذي ادى الى أصابة علاقات البلدين بتراجع ملحوظ، الا ان المصالح المشتركة دائما تكون دافعاً في معالجة العلاقات، واصل الجانب الروسي تعاونه مع إيران، فضلا عن تأكيدها على التزام إيران بسلمية العمل في برنامجها النووي وفق المعايير الدولية، ودعوة إيران الى التعاون مع الجهود الدولية بشأن ذلك، فقد بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات الدولية بعد مرحلة فرض العقوبات الصارمة، التي أثرت بشكلاً كبير على الواقع الداخلي والخارجي الإيراني، ففي عام ٢٠١٢ أعلنت الجمهورية الاسلامية

الايرانية عن تعاونها مع مجموعة الدول (٥+١) بشأن ملفها النووي، وبدأت جولات التفاوض بين الطرفين لتنتهي بأتفاقية جنيف عام ٢٠١٣، ولابد الاشارة هنا سارت الجولات التفاوضية بصورة جيدة في ظل حكم الرئيس الامريكي الاسبق (باراك اوباما) المعروف باعتداله وتفضيله الى الخيار الدبلوماسي في التعامل مع الملف النووي الإيراني، فقد حققت نجاحاً كبير في السيطرة على تداعيات الازمة، والتوصل الى اتفاقية نهائية في عام (تموز/٢٠١٥) الذي نص "على رفع العقوبات الدولية على إيران مقابل تخلي إيران عن الجانب العسكريمن برنامجها النووي"(٤١).

ووفقاً للمتغيرات الدولية، لاسيما توجهات الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) منذ صعوده للحكم، الذي اوضح وفق سياسته تجاه الملف النووي الإيراني، مؤكداً على ان الاتفاقية التي حدثت في عهد (باراك اوباما) كانت متسرعة ويجب تعديل بنودها بأكثر واقعية وعملية، فضلا عن الطموحات الإيرانية التي لاتزال تسعالى تطوير أنشطتها النووية، الذي قد يؤثر على دول المنطقة الاقليمية في ظل سياستها الحالية وتدخلها في الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة، فضلا عن ان امتلاكها لاسلحة نووية سيهدد مصالح الولايات المتحدة الامريكية في العالم، وبالنظر لتاريخ العلاقات المتوترة بين البلدين، فأن هذا مؤشراً واضحاً سيكون الهدف الرئيس لإيران هو الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة . وفي ضوء ذلك وبقرار مفاجئ في عام ٢٠١٨ أعلن (ترامب) الانسحاب من الاتفاقية النهائية التي وقعت عام ٢٠١٥، مما تسبب بصدى واسعاً اقليمياً ودولياً، والتعبيرعن الاستياء من هذا القرار المفاجئ، الذي قد يؤدي الى ضياع الجهود الدولية الناجحة في السيطرة على تداعيات الازمة النووية الإيرانية، وعلى أثر ذلكعبرت الحكومة الروسية عن خيبة الأمل من هذا القرار، وأكدت على أنه لاتوجد مبررات مقنعة لهذا القرار، كون الاتفاق قد أبرم بجهود دولية فاعلة وقد أظهر فاعليته بشكل جيد، كما وأكدت روسيا لن تتخلى عن شريكتها الاستراتيجية إيرانوعلى استعداد تامفي مواصلة التعاون مع الأطراف الأخرى بالاتفاق النووي، فضلًا عن مواصلة تطوير علاقاتها مع إيران، بالرغم من أن أيران تدرك بطبيعة الحال، النواية الروسية من تنمية

التعاون معها، لاسيما من خلال الاتفاق النووي، الا انها تقبلت ذلك الامر كونه هيأ لها فرصة مناسبة لتحديث إمكانياتها العسكرية التقليدية، بالمقابل تطمح روسيا في ضوء التعاون العسكري المشترك مع إيران بأن تصبح الأسلحة الروسية الجزء الأكبر من مشتريات الأسلحة الإيرانية، عبر توظيف مئات المليارات التي ستحصل عليها من عائدات النفط أو أموالها التي كانت مجمدة والتي تم الافراج عن جزء كبير منها، أو من الأموال التي ستجنيها من فتح اقتصادها على الاستثمارات الخارجية والتجارة مع بقية الدول .

ثالثاً : **مستقبل البرنامج النووي الايراني في ظل المتغيرات الدولية** .

نظراً للمتغيرات الدولية التي حدثت منذ نشأة البرنامج النووي الإيراني ومروره في مراحل كثيرة من تأييد ورفض من قبل الاطراف الدولية، لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية ، الا ان مجريات الاحداث بعد عام ١٩٧٩، شهدت تغيير في سياسة وايدولوجية الحكومة الإيرانية، الذي تسبب بخلق حالة من العداء مع الولايات المتحدة، مما ادى بالاخيرة من استخدام الضغط المتواصل بفرض عقوبات واسعة النطاق على النظام الايراني، الذي تجاهل جميع تلك الضغوطات الامريكية والمضي قدماً في تطوير انشطتها النووية، التي لاقت تأييد ودعم من قبل روسيا الاتحادية والصين . ووفقاً لما تقدم هناك تساؤلات مهمة من خلال هذه الدراسة التحليلية حول مستقبل البرنامج النووي الايراني في ظل الدعم الروسي – الصيني، والرفض من قبل الغرب، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية . وفق مشهدين، الاول: هل سيكتفي النظام الإيراني بهذا القدر الذي توصل له في تعظيم قدراته النووية واستخدامه لاغراض سلمية ؟ ويذهب المشهد الثاني: هل ان النظام الإيراني سيمضي قدماً في تطوير برنامجه النووي عسكريا، الذي قد يؤثر على توجهاتها في المنطقة، تزامناً مع العداء التاريخي مع الجانب الامريكي ؟

١. المشهد الاول.

ان الطموحات الإيرانية منذ نشأة برنامجها النووي، كانت تسعى وفق ادعائها الى امتلاك القدرات النووية لاغراض سلمية، وعلى مدار السنوات السابقة والمرور بعدة

مراحل مختلفة بشأن ذلك، تمكنت بالتعامل مع مجريات الاحداث والمتغيرات الدولية وتحقيق انجازات تتعلق بانشطتها النووية تحت المظلة الامريكية، الا أن الدوافع الإيرانية الجامحة في تبوء مكانة مستقلة في المنطقة غيرت مجريات الاحداث، فقد شهدت نهاية سبعينات القرن الماضي، ولاسيما بعد اطاحة حكومة الشاه الايراني، تغيير في سياسة النظام الايراني لتأخذ دور اكثر عداء مع الجانب الامريكي(*)، تمخض وفق آلية الفعل و رد الفعل بين الطرفين أكثر عدائية لكل مرحلة . ومن ابرز تلك القضايا التي تسببت بتأزم العلاقات الإيرانية مع اغلب دول المجمتع الدولي، وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، قضية (البرنامج النووي الإيراني)، الامر الذي ادى الى خلق عداء كبير، لاسيما تمسك النظام الإيراني بتطوير برنامجه النووي، الذي واجه رفضاً كبيرا من الفاعل الرئيسي في القضية (الولايات المتحدة)، واستخدام الضغط من خلال فرض حزم من العقوبات على إيران لاجباره على التخلي عن انشطتها النووية، بالمقابل أصر الجانب الإيراني على المضي قدماً في تطوير برنامجه بالرغم من العقوبات القاسية التي تعرض لها بشأن ذلك.

تمكن النظام الإيراني طيلة السنوات السابقة في تطوير انشطته النووية بالاعتماد على دولاً أخرى، تحديداً مع روسيا والصين، كونهما يران ان البرنامج النووي الإيراني سلمياً، وان إيران لها الحق في امتلاك ذلك، بغض النظر حول التوجهات الامريكية التي ترفض امتلاك إيران اي نشاط نووي، وبناءاً لما تقدم في هذا السيناريو، حقق النظام الإيراني من خلال سياسة المماطلة في تطوير برنامجه النووي، بالرغم من التعثرات التي واجهتها، وتدخل الطرفين الروسي والصيني الداعم للجهود الإيرانية والوقوف معها في جميع المحافل الدولية ورفضهما اي ضغط غربي (امريكي) بشأن ملفها النووي، وصولا الى الاتفاقية النهائية (٥+١) في عام ٢٠١٥، التي حققت ربحاً كبيرا للجانب الإيراني ينسجم مع طموحاته النووية، فضلا عن الغاء جميع القيود التي فرضت عليها (العقوبات) والافراج عن كافة أنشطتها الخارجية، لتتمكن مجددا من كسب ثقة المجتمع الدولي .

وبناءاً على ذلك ستكتفي إيران وفق هذا السيناريو بتوظيف قدراتها النووية في الاستخدامات السلمية، بعدما كسبت ثقة المجتمع الدولي من خلال تعاونها مع مجموعة دول (٥+١) والاتفاق على بنود تخدم جميع الاطراف، والاهم في ذلك حققت ماتطمح اليه في المضي قدماً في اتمام تخصيب اليورانيوم، وبذلك ستضمن إيران الدعم الروسي الصيني المستمر، وتقويض الانفراد الامريكي في المنطقة ، فضلا عن توجهات روسيا الاتحادية والصين ومصالحهم المشتركة مع إيران الذي وضع موطئ قدم لكلتا الدولتين في المنطقة، لتصبح ساتراً لحماية إيران وطموحاتها، هذا وبالمقابل لايمنع الولايات المتحدة الامريكية من الاستمرار في سياستها تجاه إيران، وخاصة بعد انسحابها من الاتفاقية عام ٢٠١٨، بشأن عدم سلمية البرنامج النووي الايراني وتنفيذ سياسة الضغط بالعقوبات الاحادية دون الرجوع الى تفويض دولي .

٢. المشهدالثاني.

بالرغم من الدعم الروسي الصيني لإيران في كافة المجالات، لاسيما برنامجها النووي، الا انهما أكدوا على التزام ايران بالمعايير الدولية واستخدام القدرات النووية لاغراضاً سلمية، لكن هنا يطرح تساؤلا في غاية الاهمية ضمن هذا السيناريو، هل ان إيران ستلتزم بذلك؟إن توجهات النظام الإيراني وطموحاته الجامحة في المنطقة، خاصة وتدخلاتها في الشؤون الداخلية لبعض من الدول، وفرض كيانها يتطلب امتلاكها قوة مؤثرة في المنطقة تميزها عن باقي الدول الاخرى، الامر الذي قد يغير السلوك الإيراني بعدما كسب ثقة المجتمع الدولي وفق اتفاقية (٥+١) وتحريره من القيود، التي وفرت لإيران اعادة نشاطها في الداخل والخارج، فضلا عن حمايتها من قبل روسيا والصين . ويعني ذلك إن إيران ستستغل كل هذه الفرص في تطوير قدراتها النووية بشكل سري وفي مناطق مختلفة في اراضيها، لتتمكن من انتاج سلاحاً نووياً كوسيلة ردع عسكري في حال تعرضها الى اي عداء خارجي، وعلى الاكثر ضد الولايات المتحدة الامريكية واستراتيجيته المستمرة في فرض العقوبات الاحادية على النظام الإيراني .

الا أن هذا المؤشر سيثبت خرق إيران للاتفاقية الاخيرة، وسيؤدي حتماً الى تراجع نسبي في تأييد روسيا والصين لها، وتصاعد الضغوط الامريكية وخاصة بعد انسحابها من الاتفاقية، فضلا عن أن روسيا والصين يرتبطان بمصالح حيوية واستراتيجية ايضاً مع الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربيتفوق تلك التي تربطهما بإيران، خاصة بعد زوال الشرعية عن الملف النووي الإيراني، فيحال ثبوت عدم سلميته وانه يستخدم لاغراضاً عسكرية، من البديهي ستقف روسيا والصين ضد إيران في ظل المصالح المشركة مع الطرف الامريكي، كما فعلت مسبقاً في تأييد العقوبات الدولية على إيران في عام ٢٠١٠.

وختاماً لما تقدم في هذه الدراسة التحليلية فيما يخص النشأة والتطور للبرنامج النووي الإيراني وفق المتغيرات الدولية وافاقه المستقبلية ، يذهب الى أمرين أساسيين في هذا الدراسة :

١.في الوقت الحالي ستعمل إيران وفق **المشهد الاول والاكثر ترجيحاً** في المستقبل المنظور في تطوير قدراتها النووية لاغراضاً سلمية، لترتيب اوضاعها الداخلية والخارجية وخاصة وضعها الاقتصادي المتدني، لاسيما وانها بالوقت الحالي هدفاً لاستراتيجية (دونالد ترامب) في فرض العقوبات المستمرة عليها، فضلا عن ذلك لاترغب إيران بتراجع علاقاتها مع روسيا والصين الطرفان الساندان لها في المجتمع الدولي في كافة النواحي (السياسية والاقتصادية والتجارية).

٢.اما في المستقبل البعيد وخاصة بعد انتهاء مدة الحظر الشامل على إيران، من المحتمل ان نذهب الى **المشهد الثاني**، الذي يفسر الطموحات الايرانية في ظل العزم المتواصل على تطوير قدراتها النووية على مدار العقود السابقة وتعرضها الى عقوبات انهكتها، ولاسيما داخلياً، بالمقابل ستمضي قدماً في امتلاك سلاحاً نووياً، ومن البديهي ان امتلاك السلاح النووي ليس للحروب وانما هو وسيلة ردع، فضلا عن انه مصدراً للمكانة المؤثرة في الساحة الدولية، وان إيران تسعى الى امتلاك السلاح النووي من

أجل تعظيم قدراتها الشاملة ومكانتها الاقليمية والدولية، اسوة بالدول الاخرى التي تمتلك هكذا أسلحة .

قائمة الهوامش:

(1) By Sam Roe, An atomic threat made in America, Chicago Tribune, PDF P2, JAN 28, 2007.

(٢)عمر الشيخ، دراسات سياسية : البرنامج النووي الايراني النشأة والتطور، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٩، ص١.

(٣) نقلا عن: د.بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران : بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٢، ص١٧٩.

(٤)د. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني: آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والآستراتيجية ، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ٤٥.

(٥)المصدر نفسه، ص٤٩.

(٦)د. ممدوح حامد عطية، البرنامج النووي الايراني والمتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣ ،ص١٦١.

(٧)د. محمد جمال الدين مظلوم، الفكر الايراني في تطوير البرنامج النووي الايراني، البرنامج النووي الايراني والمتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣ ،ص١٦٣.

(٨) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وادارة الازمات الدولية (ايران، العراق، سورية، لبنان انموذجا)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص١٨٨.

(٩)كينيث آر تيمرمان، العد العكسي للازمة : المواجهة النووية المقبلة مع أيران، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص٢٦٢.

(١٠) د. بهاء عدنان السعبري، المصدر سبق ذكره، ص١٨٠–١٨١.

(١١) كرار انور البديري، براديغما للفهم: النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية، دار السنهوري، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٨، ص١٩٦.

(١٢) تشارلز كوبشان، الشراكة وليست الصدارة، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد٤، ٢٠١٠، ص٣٩.

(١٣) نقلا عن : كرار انور البديري، المصدر السابق، ص٢٩١.

(*)Joint Comprehensive Plan of Action (خطة العمل الشاملة المشتركة) مستند اتفاقية المراحل الأخيرة للنقاشات بين إيران حول برنامجها النووي ودول (٥+١) الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا

والمملكة المتحدة وألمانيا، استندت هذه الاتفاقية الى الاتفاق الابتدائي في جنيف الخاص بالبرنامج النووي الإيراني عام ٢٠١٣، بموجبه وافقت إيران على التخلي عن أجزاء من الخطة النووية الايرانية مقابل رفع العقوبات المفروضة عليها،وتم العمل بها بشكل فعلي عام ٢٠١٤، الذي نتج عنها لاحقاً موافقة أطراف النقاش على تمديد مدة المفاوضات وتحديد أول موعد نهائي لها في تشرين الثاني عام٢٠١٤، ونظراً لاستمرار النقاشات مع الاطراف فقد تم تمديد الموعد لغاية ١ تموز ٢٠١٥ .

(14) Iran nuclear deal: Key details, BBC NEWS, 2019. Link:
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-33521655

(15)Ibid.

(16) كرار انور البديري، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٦-٤٤٧(

(17)LagriniDriss , Iranian the of Future The Trump- Post File Nuclear, International Institute for Iranian Studies,Riyadh, 2019, p5.

(18)Ibid, p7.

(19) Asian Energy Institute Opens , Nuclear Enginaeering International ,November 1989 ,p 7.

(٢٠) نقلا عن: د. ستار جبار علاي، السياسة الدولية للصين وتأثيرها في الرؤية الصينية للبرنامج النووي الايراني ، وكالة أنباء براثا،
.٢٠١٩http://burathanews.com/arabic/reports/354497

(٢١)سكوت هارولد، الصين وايران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، ٢٠١٢، ص٨.

(٢٢)سكوت هارولد، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(23)Lynn E. Davis, Jeffrey Martini, Alireza Nader, Dalia Dassa Kaye, James T. Quinlivan, and Paul Steinberg, Iran's Nuclear, Future: Critical U.S. Policy Choices, Santa, Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-1087-AF, 2011.

(٢٤)محمد النعمانى، "المواقف الصينيه من ايران وبرنامجها النووى"، الحوار المتمدن، العدد ٢٩٥٠، ٢٠١٠.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417

(25) The Iran Nuclear Issue: The View from Beijing , International crisis group, 2010. Link:

https://www.crisisgroup.org/asia/north-east-asia/china/iran-nuclear-issue-view-beijing

(٢٦) د. وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية : زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص٣٥٢.

(٢٧) نقلا عن: لانا راوندي، تاريخ العلاقات الروسية الايرانية واتفاق فيينا النووي، المركزي العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص٢.

(٢٨) د. وسيم خليل قلعجية، المصدر السابق، ص٣٥٥.

(٢٩) تسفي ماغين، روسيا في الشرق الاوسط، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، بيروت، ٢٠١٣، ص٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٤٦.

(٣١)جيمس بيل، سياسة الهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧، ص١٢.

(٣٢)احمد ابراهيم محمود، الازمة النووية الإيرانية: تحليل الاستراتيجيات في ادارة الصراع، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد ١٥١، ٢٠٠٩، ص١٠.

(33)John w. parker, Russia and Iranian Nuclear program: Replay or Breakthrough? Strategic perspectives,No.9, Washington D.C, March 2012, p9-10.

(٣٤) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٣٥) نقلا عن: محمد سالم احمد، سياسة روسيا الاتحادية تجاه تطورات الملف النووي الايراني (٢٠٠٩-٢٠١٥) دراسة تاريخية، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد ٣٠، ٢٠١٨، ص١٦٤.

(٣٦)المسألة النووية الإيرانية القرار (١٨٣٥) في عام ٢٠٠٨، الامم المتحدة – مجلس الامن. عبر الرابط الالكتروني :

https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/1835/background

(٣٧) محمد سالم احمد، المصدر السابق، ص١٦٥.

(38)John w.parker, Ibid, p15.

(٣٩) وسام الدين العكلة، التحدي النووي الايراني: حقيقة ام وهم؟، دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، سوريا، الطبعة الاولى، ٢٠١٣، ص٧٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٧٩-٨٠.

(٤١) عمر سعدي سليم، الاتفاق النووي بين أيران و دول (٥+١) دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨، ص٣٠.

(*)شكل الملف النووي الايراني واحداً من أبرز الملفات على الساحة الدولية ، لاسيما بعد احداث الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ وخسارة أيران للفاعل الرئيسي (الولايات المتحدة الامريكية) في نشأة برنامجها النووي منذ خمسينات القرن الماضي، لتشكل منعطفاً جديد في العلاقات الامريكية الايرانية، تحولت الى عداء بين الطرفين، فضلا عن إثار ذلك صراعا حاداً بين بين مختلف الاطراف الدولية المعنية، الذي اتجه نحو تعقيد وتشابك في الاسباب والدوافع الايرانية في امتلاك الانشطة النووية ، ما سبب مخاوفاً على المنطقة ومدى تأثيره عليها، لاسيما انه يهدد المصالح الامريكية وحلفاءها في المنطقة . للمزيد أنظر الى المصدر: (وسام الدين العكلة، التحدي النووي الايراني: حقيقة ام وهم؟، دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، سوريا، الطبعة الاولى، ٢٠١٣) والمصدر: (عمر الشيخ، دراسات سياسية : البرنامج النووي الايراني النشأة والتطور، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٩) .

List of Sources and reference:

i. By Sam Roe, An atomic threat made in America, Chicago Tribune, PDF P2, JAN 28, 2007.

ii. Omar Al-Sheikh, Political Studies: The Iranian Nuclear Program of Origination and development ,The Egyptian Institute for Studies, Istanbul, 2019, p. 1.

iii. Quoted by: Dr. Bahaa Adnan Al-Saabri, The American Strategy toward Iran: After the events of September 11, 2001, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Beirut, first edition, 2012, p. 179.

iv. Dr. Ahmad Ibrahim Mahmoud, the Iranian nuclear program: the prospects for the crisis between the difficult settlement and the risks of escalation, Center for Political and Strategic Studies, Al-Ahram Distribution Agency, Cairo, 2005, p. 45.

v. The same source, p. 49.

vi. Dr. MamdouhHamedAttia, the Iranian nuclear program and the variables in Gulf security, the Egyptian General Book Authority, Cairo, first edition, 2003, p. 161.

vii. Dr. Muhammad Jamal al-Din Mazloum, Iranian thought in developing the Iranian nuclear program, the Iranian nuclear program and changes in Gulf security, The Egyptian Book Authority, Cairo, first edition, 2003, p. 163.

viii. Obada Muhammad Al-Tamer, US Policy and International Crisis Management (Iran, Iraq, Syria, Lebanon as a Model), Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, First Edition, 2015, p. 188.

ix. Kenneth R. Timmerman, The Countdown to Crisis: The Next Nuclear Confrontation with Iran, Dar al-Alam for Millions, Beirut, First Edition, 2006, p. 262.

x. Dr. Bahaa Adnan Al-Saabri, the source previously mentioned, p. 180-181.

xi. Karrar Anwar Al-Badiri, Pradegma for Understanding: The Founding Theories of American Foreign Policy, Dar Al-Sanhouri, Beirut, First Edition, 2018, p. 196.

xii. Charles Kupshan, Partnership, Not the Top, Future Outlook Magazine, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, No. 4, 2010, p. 39.

xiii. Quoted by: Karrar Anwar Al-Badiri, Previous Source, P. 291.

xiv. Iran nuclear deal: Key details, BBC NEWS, 2019. Link:
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-33521655

xv. Ibid.

xvi. Karrar Anwar Al-Badiri, a previously mentioned source, p. 446-447.

xvii. LagriniDriss , Iranian the of Future The Trump- Post File Nuclear, International Institute for Iranian Studies,Riyadh, 2019, p5.

xviii. Ibid, p7.

xix. (Asian Energy Institute Opens , Nuclear Enginaeering International ,November 1989 ,p 7.

xx. Quoted from: Dr. Star Jabbar Alay, China's International Policy and Its Impact on the Chinese Vision of Iran's Nuclear Program, Paratha News Agency, 2019
http://burathanews.com/arabic/reports/354497

xxi. Scott Harold, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, Center for Public Policy in the Middle East, RAND Corporation, 2012, p. 8.

xxii. Scott Harold, the source previously mentioned, p. 10.

xxiii. Lynn E. Davis, Jeffrey Martini, Alireza Nader, Dalia Dassa Kaye, James T. Quinlivan, and Paul Steinberg, Iran's Nuclear, Future: Critical U.S. Policy Choices, Santa, Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-1087-AF, 2011.

xxiv. Muhammad al-Numani, "Chinese Attitudes toward Iran and its Nuclear Program," Civilized Dialogue, No. 2950, 2010.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417

xxv. The Iran Nuclear Issue: The View from Beijing , International crisis group, 2010. Link:
https://www.crisisgroup.org/asia/north-east-asia/china/iran-nuclear-issue-view-beijing

xxvi. Dr. Wasim Khalil Qalagiya, Russian Federation: The Time of President Vladimir Putin, Arab Science House Publishers, Beirut, First Edition, 2016, p. 352.

xxvii. Quoted by: Lana Rawandi, History of Russian-Iranian Relations and the Vienna Nuclear Agreement, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2015, p. 2.

xxviii. Dr. Waseem Khalil Qalagiya, previous source, p. 355.

xxix. ZviMagin, Russia in the Middle East, Researcher for Palestinian and Strategic Studies, Beirut, 2013, p. 8.

xxx. The same source, p. 46.

xxxi. James Bell, The Policy of Dominance, USA, Iran, International Studies Series, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2007, p. 12.

xxxii. Ahmad Ibrahim Mahmoud, The Iranian Nuclear Crisis: An Analysis of Strategies in Conflict Management, Center for Strategic and Political Studies, Cairo, No. 151, 2009, p. 10.

xxxiii. John w. parker, Russia and Iranian Nuclear program: Replay or Breakthrough? Strategic perspectives,No.9, Washington D.C, March 2012, p9-10.

xxxiv. Ahmad Ibrahim Mahmoud, previously mentioned source, p. 6.

xxxv. Quoted from: Muhammad Salim Ahmed, Russia's Federal Policy Towards the Evolutions of the Iranian Nuclear File (2009-2015) Historical Study, Lark for Philosophy, Linguistics and Social Sciences, No. 30, 2018, p. 164.

xxxvi. Muhammad Salem Ahmad, previous source, p. 165.

xxxvii. Iran nuclear issue Resolution (1835) in 2008, United Nations - Security Council. Via the electronic link:https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/1835/background

xxxviii. John w.parker, Ibid, p15.

xxxix. Wissam Al-Din Al-Okla , The Iranian Nuclear Challenge: Reality or Illusion?, The New House of Syria for Printing and Publishing, Syria, First Edition, 2013, p. 79.

xl. The same source, p. 79-80.

xli. Omar Saadi Salem, The Nuclear Agreement between Iran and the Countries (5 + 1) An Analytical Study, The Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, 2018, p. 30.